ليس بعض الحيوان ابيض وليس بعض الابيض حيوان وموجبة جزئية من اى طرفها اريد كان
يقال بعض الابيض حيوان وبعض الحيوان ابيض فان قلت كما ان مرجع العموم والخصوص من وجه
الى سالبتين جزئيتين وموجبة جزئية كذلك مرجعهما الى موجبتين جزئيتين وسالبة جزئية
فلم ذكر الاول في المرصود دون الثاني قلت لانهما بالثاني لا يتمايزان عن العموم والخصوص المطلقين
لان مرجعهما ايضا الى موجبتين جزئيتين وسالبة جزئية قال الشارح ولهذا اعتبر النسب بين الكليين
اى جعل النسبة بين الكليين منقسما للاقسام الاربعة ولم تجعل النسبة بين المفهومين منقسما
كما فعل غيره لانحصار المفهومين في الاقسام الثلاثة المذكورة في الشرح وعدم جريان الاقسام
الاربعة كلها في شيئين من الجزئيين والكلي والجزئي وفيه ان قسم النسبة بين المفهومين الى الاقسام
الاربعة لا يقتضي جريان مجموع الاقسام الاربعة في كل قسم من اقسام الثلاثة بل لا يقتضي جريانها
في شيء من الاقسام الثلاثة وانما يقتضي انحصار المجموع في المجموع وفي قوله اما الجزئيان فلانهما لا يكونان
الا متباينين اه ايضا نظر لانه ان اراد بالنسبة بينهما باعتبار التصادق كما يدل عليه كلامه في بيان المرجع
فلا نسلم انهما يكونان متباينين كيف ومرجع التباين كما ذكر الى سالبتين كليتين من الطرفين
والسالبتان الحاصلتان من الجزئيين شخصيتان لا كليتان وهو ظاهر وكذا الكلام في الكلي والجزئي
فان الحاصل من طرف الجزئي سالبة شخصية ومرجع التباين الى سالبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص
المطلقين الى سالبة جزئية من طرف الخاص وان اراد النسبة لم من ان يكون باعتبار التصادق
او باعتبار الوجود فلا نسلم ان الجزئيين لا يكونان الا متباينين اذ يجري الاقسام الاربعة بينهما ان النسبة
بين الجزئي ... وكذا النسبة بين الكليين ... التابعة مع ... المذكور للاهتمام

(١٢)

للاصبهاني في مباحث المعرفات قوله وربما توهم جريان جميع الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام
الثلاثة اقول لا غرو بهذا التوهم بحصة منشأ ذو قوة واقعة اما الضعف فظاهر اذ التقسيم
لا يقتضي جريان الاقسام كلها في كل من انواع المقسم لا بطريق الوجوب ولا بطريق الشيوع واما قوة
الدافع فيلاحظ التعريفات الاربعة الجامعة المانعة وايضا قوله فلما قال الكليات علم ان ليس حال
القسمين الاخرين كذلك مناقض والملازمة المستفادة من قوله والا لكان التخصيص لغوا ممنوعة
لم لا يجوز ان يكون التخصيص المبنية على ان الاقسام الاربعة كلها جارية في النسبة المعتبرة بينهما قوله
والكلام الى كلامه رحمه حيث قال واما الجزئيان فلانهما لا يكونان الا متباينين في الجزئيين المتغايرين
تغايرا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة اى من عبارة المنقول عنه رحمه وفيه ان حمل العبارة على ما
هو المتبادر منها بناء على حصر المفهومين في الاقسام الثلاثة اذ المفهومان اعم من المتغايرين حقيقة
واعتبارا لان النسب الاربع كما يجري بين المتغايرين حقيقة كذلك يجري بين المتغايرين اعتبارا
قوله ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي
الحقيقي كليا فيه انه ان اراد انه لو عد جزئي واحد بحسبها جزئيات متعددة تعددا حقيقيا لزم اه
سلمنا الملازمة لكن لا قائل بهما لان القائل بان هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان
لا يقول بانهما متغايران تغايرا حقيقيا ولا توقف لصحة كلامه عليه وان اراد انه لو عد جزئي واحد
بحسبها جزئيات متعددة تعددا اعتباريا لزم اه فلا نسلم الملازمة لجواز كون الشيء كليا على كونه
متعددا تعددا حقيقيا ولو بالفرض قال الشارح ... بجريان النسب اه فان قلت لم الاقتصار
على ما ذكره من البيان بان النسب بين الجزئيين ... النسب بين النقيضين ...

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)